

Distr.: General  
3 October 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١١٦ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة

الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب

أعضاء مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة من البعثة الدائمة  
للفلبين لدى الأمم المتحدة إلى رئيس الجمعية العامة

تهدّي البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيس الجمعية العامة ويشرفها أن تشير إلى قرار حكومة جمهورية الفلبين الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ للانتخابات التي ستُجرى خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، يشرف البعثة الدائمة أن تقدم طيه التعهدات والالتزامات الطوعية لحكومة الفلبين دعماً لترشحها (انظر المرفق). وتكون البعثة الدائمة ممتنةً لو عملتم على تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١٦ (د) من جدول الأعمال.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ الموجهة من  
البعثة الدائمة للفلبين لدى الأمم المتحدة إلى رئيس الجمعية العامة  
ترشح الفلبين لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١  
التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

## أولا - مذكرة ترشح جمهورية الفلبين لمجلس حقوق الإنسان

- ١ - تقدم الفلبين ترشحها لولاية خامسة في مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦. ويستند قرار التماس فترة ولاية جديدة إلى إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وإلى الدعم المقدم من هذا البلد للعمل الشامل للجميع الذي يقوم به المجلس في إحقاق حقوق الإنسان لجميع الشعوب.
- ٢ - وتؤكد الفلبين من جديد إيمانها بأنه، في خضم التغيرات والتحديات التي تشهدها جميع أنحاء العالم، يمكن دائما لكل كائن بشري أن يزود بثبات حقوق الإنسان والجهود الدؤوبة التي تبذلها البشرية لتحقيقها.

## ثانيا - التقليد العريق للفلبين في مجال حقوق الإنسان والمناداة بحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والعالمي

- ٣ - تولي حكومة الفلبين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإحقاقها أهمية قصوى. إن تقليدها القانوني والثقافي العريق في دعم حقوق الإنسان مكرس في الدستور، كما تشكل مبادئ حقوق الإنسان الركيزة التي تستند إليها في سن قوانينها ووضع سياساتها.
- ٤ - وبموجب دستور الفلبين، تتبع الدولة سياسة تتمنّ كرامة كل شخص وتضمن الاحترام التام لحقوق الإنسان. ويتضمن الدستور شرعة حقوق تحمي الحقوق المدنية والسياسية ومادةً مستقلة تتعلق بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ٥ - وفي الفلبين لجنة مستقلة لحقوق الإنسان هي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البلد. ويوفر البلد بيئة نابضة بالحياة تتيح لمواطنيها التمتع الكامل بحرية التعبير وحرية الصحافة، وللمدافعين عن حقوق الإنسان وللمجتمع المدني المشاركة بصورة مجدية في بناء الدولة.
- ٦ - وفي السلطة التنفيذية للحكم، تتولى اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان التابعة لمكتب رئيس الجمهورية، تنسيق تنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والسياسات والبرامج الوطنية المعنية بحقوق الإنسان. وفي الكونغرس، لدى مجلس الشيوخ ومجلس النواب لجتان ناشطتان في مجال حقوق الإنسان، تؤديان أيضا دور الهيئات التشريعية الرقابية من أجل تنفيذ التزامات الحكومة الفلبينية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- ٧ - والفلبين هي أحد الموقعين الأصليين على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهي قدمت مساهمة ما زال يتردد صداها في صوغ الإعلان، ولا سيما في المواد المتعلقة بالمساواة في الكرامة وحرية جميع البشر

وعدم التمييز. وستواصل تعزيز واحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه الوثيقة الأساسية لحقوق الإنسان.

- ٨ - والفلبين دولة طرف في ثماني اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان وستة بروتوكولات اختيارية.
- ٩ - والفلبين عضو أصلي في مجلس حقوق الإنسان<sup>(١)</sup>. وهي تشغل حالياً منصب أحد نواب رئيس مكتب اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ممثلةً مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.
- ١٠ - وتؤمن الفلبين بأنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يكون شريكاً للدول والجهات المعنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق توفير منتدى لإجراء حوار بناء حقيقي. ويجب مواصلة تعزيز تركيزها القوي على بناء القدرات والمساعدة التقنية والتعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان.

### ثالثاً - إنجازات الفلبين في مجال حقوق الإنسان

- ١١ - للفلبين مكانة رائدة معترف بها عالمياً في المؤشر الجنساني العالمي ومؤشر إدارة الهجرة.
- ١٢ - وقد سنت الحكومة تشريعات وبرامج هامة لمواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإحقاقها وتعزيز إطارها القانوني المحلي وهي دعمت بنشاط الخطة العالمية بشأن قضايا حقوق الإنسان، من خلال البنود أدناه:

#### الأسرة والمرأة والأطفال والشباب

- ميثاق حقوق المرأة، قانون الجمهورية ٩٧١٠ (٢٠٠٩)، الذي أنشأ التزام حكومة الفلبين باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- قانون الوالدية المسؤولة والصحة الإنجابية، قانون الجمهورية ١٠٣٥٤ (٢٠١٢)، الذي ينص على إمكانية حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الإنجابية
- قانون إغاثة الأطفال وحمايتهم في حالات الطوارئ، قانون الجمهورية ١٠٨٢١ (أيار/مايو ٢٠١٦)، الذي يوفر الدعم للأطفال والحوامل والمرضعات في حالات الطوارئ للتعاوي والحماية من جميع أشكال الاستغلال والأعمال الضارة بمصالحهم وبقائهم وتنميتهم ورفاههم
- أنشأت الحكومة ٩١٨ ١ مكتباً لمساعدة النساء والأطفال يشغلها ٥٧٣ ٤ فرداً في مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلد (اعتباراً من عام ٢٠١٧)
- الأمر الإداري ٢٠١٣\*٠١١ الذي يعزز السياسة المتعلقة بوحدة حماية المرأة والطفل في جميع المستشفيات الحكومية
- قانون الرعاية الحاضنة، قانون الجمهورية ١٠١٦٥ (٢٠١٢)، الذي أنشأ برنامج حضانة لتيسير العودة أو إعادة الاندماج في الأسرة المتبنية أو الانتساب إليها

(١) خلال السنة الأولى من إنشاء المجلس، عملت الفلبين على تيسير المفاوضات بشأن أساليب عمله ونظامه الداخلي، فأنتجت جزء هاماً من حزمة المجلس لبناء المؤسسات بصيغتها الواردة في مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥.

- قانون منع الجريمة السيبرانية، قانون الجمهورية ١٠١٧٥ (٢٠١٢)، الذي يهدف إلى منع الجريمة ومكافحتها من خلال تيسير كشفها والتحقيق فيها والملاحقة القضائية لمركبيها
- قانون العمال المنزليين، قانون الجمهورية ١٠٣٦١ (٢٠١٣)، الذي ينشئ، عملاً ببرنامج منظمة العمل الدولية لتوفير العمل اللائق، المعايير والحماية الاجتماعية والسياسات الرامية إلى مكافحة الانتهاك والتحرش والعنف والاستغلال الاقتصادي وأداء أي عمل يشكل خطراً على الصحة البدنية والعقلية؛ ويضمن توفير ظروف عمل تكفل السلامة والصحة؛ ويعزز التدابير المراعية للاعتبارات الجنسانية في صوغ وتنفيذ السياسات والبرامج التي تؤثر على العمل المنزلي المحلي
- قانون مكافحة تسلط الأقربان، قانون الجمهورية ١٠٦٢٧ (٢٠١٣)، الذي يطلب من جميع المدارس الابتدائية والثانوية اعتماد سياسات تمنع أعمال تسلط الأقربان وتتصدى لها في مؤسساتها
- القانون المعزز لقضاء الأحداث ولرعايتهم الاجتماعية، قانون الجمهورية ١٠٦٣٠ (٢٠١٣)، المعدّل لقانون الجمهورية ٩٣٤٤ والذي ينشئ نظاماً شاملاً لقضاء الأحداث ورعايتهم الاجتماعية؛ وينشئ مجلس قضاء الأحداث ورعايتهم الاجتماعية التابع لوزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية
- قانون مكافحة القيادة في حالة السكر أو تحت تأثير المخدرات، قانون الجمهورية ١٠٥٨٦ (٢٠١٣)، الذي يعاقب على القيادة تحت تأثير الكحول أو العقاقير الخطرة أو غيرها من المواد المسكرة
- قانون إعلان تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام شهراً وطنياً للطفولة، قانون الجمهورية ١٠٦٦١ (٢٠١٥)، الذي يجيى ذكرى اعتماد اتفاقية حقوق الطفل
- قانون سلامة الأطفال على متن الدراجات النارية، قانون الجمهورية ١٠٦٦٦ (٢٠١٥)، الذي يتبع مقاربةً وقائية لضمان سلامة الركاب، ولا سيما الأطفال، عبر تنظيم سَوِّق الدراجات النارية على الطرق والطرق السريعة

#### الأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون

- القانون الموسّع للمواطنين المسنين لعام ٢٠١٠، قانون الجمهورية ٩٩٩٤ (٢٠١٠)، الذي أنشأ برامج مجتمعية تُعنى بصحة وإعادة تأهيل المواطنين المسنين في كل وحدة سياسية وتغطية التأمين الصحي الإلزامي لجميع المواطنين المسنين
- ميثاق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، قانون الجمهورية ٧٢٧٧ (١٩٩١)، وقانون الجمهورية ١٠٥٢٤ (٢٠١٣) المعدّل له، المعدّل والموسّع لاحقاً بقانون الجمهورية ١٠٧٥٤ (٢٠١٦)، التي توفر مجتمعةً وظائف في الوكالات الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوسع المزايا والامتيازات، من قبيل الاستفادة من خصومات على سلع وخدمات معينة

#### الهجرة

- الاضطلاع بدورٍ قيادي في منابر الحوار والتعاون في تنظيم الهجرة في الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وعملية كولومبو ومباحثات بالي بشأن

تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية وكذلك في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

- تعزيز استجابة الحكومة للمنكوبين الفلسطينيين في الخارج من خلال تعزيز الآليات الوطنية، مثل صندوق مساعدة المواطنين وصندوق المعونة القانونية اللذين تديرهما وزارة الخارجية
- توافق رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين؛ قادت الفلبين، بوصفها رئيسة آسيان، إنشاء إطار تعاون لتعزيز وحماية حقوق العمال المهاجرين في منطقة آسيان
- إنشاء مصرف المغترب الفلبيني، بموجب الأمر التنفيذي ٤٤، لتوفير منتجات وخدمات مالية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الفلسطينيين في الخارج
- الدفاع عن استفادة الجميع من خدمات الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، من خلال برامج ثنائية وإقليمية وعالمية، تشمل المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية
- القانون المعدّل لقانون الجمهورية ٨٠٤٢ أو قانون العمال المهاجرين والفلبينيين المغتربين لعام ١٩٩٥، قانون الجمهورية ١٠٠٢٢ (٢٠٠٩)، الذي سُنَّ لمواصلة تحسين معيار حماية وتعزيز رفاه العمال المهاجرين وأسرهم والفلبينيين المغتربين المنكوبين. ومن الأحكام الجديدة في قانون الجمهورية ١٠٠٢٢: (أ) الالتزامات بمواصلة رصد الاتفاقيات الدولية والسعي إلى توقيع وتصديق الصكوك التي تكفل حماية عمالنا المهاجرين والسعي إلى إبرام اتفاقات ثنائية مع البلدان المضيفة للعمال الفلسطينيين في الخارج (الفرع الأول، القسم ألف)؛ (ب) الحكم الذي ينص على عدم حرمان أي شخص بسبب الفقر من اللجوء إلى المحاكم والهيئات شبه القضائية والمساعدة القانونية المناسبة، وعلى أنه من اللازم استحداث آلية فعالة تكفل حماية وصون حقوق ومصالح المغتربين الفلسطينيين المنكوبين بشكل عام، والعمال المهاجرين الفلسطينيين بشكل خاص، سواء كان وضعهم نظامياً/كانوا مسجلين أو كان وضعهم غير نظامي/كانوا غير مسجلين، بشكل كاف (الفرع الأول - القسم هاء) في برامج تنمية المهارات وتعزيزها؛ و (ج) اعتراف الدولة بالنقابات والجمعيات العمالية والجهات المعنية والكيانات المماثلة لها بوصفها شريكة للدولة في حماية العمال المهاجرين الفلسطينيين وتعزيز رفاههم (الفرع الأول، القسم هاء)، إضافة إلى أحكام أخرى.

#### الأمم البشري

- قانون مكافحة الاختفاء القسري أو غير الطوعي لعام ٢٠١٢، قانون الجمهورية ١٠٣٥٣ (٢٠١٢)، الذي يُمسِّس الحق في الحماية من الاختفاء القسري أو غير الطوعي في أي ظرف من الظروف، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي، والتهديد بالحرب أو حالة الحرب أو غير ذلك من حالات الطوارئ العامة
- قانون تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والاعتراف بهم لعام ٢٠١٣، قانون الجمهورية ١٠٣٦٨ (٢٠١٣)، الذي ينص على تعويض الضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والاعتراف بهم خلال نظام الأحكام العرفية الذي فرضه رئيس الفلبين السابق فرديناند ماركوس

- قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص، قانون الجمهورية ١٠٣٦٤ (٢٠١٣)، الذي ينفذ الالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.
- إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات بشأن عمليات الإعدام خارج نطاق القانون، وحالات الاختفاء القسري، والتعذيب، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأشخاص في الحياة والحرية والأمن، تتولى التنسيق مع الوكالات المعنية لاتخاذ إجراءات بشأن الادعاءات المتعلقة بمثل هذه الانتهاكات (الأمر الإداري ٣٥ (٢٠١٢))
- إنشاء فرقة العمل الرئاسية المعنية بأمن الإعلام بموجب الأمر الإداري ١ (٢٠١٦) للتحقيق في أعمال القتل التي تطل الإعلاميين والملاحقة القضائية لمرتكبيها
- إنشاء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بمكافحة المخدرات غير المشروعة (٢٠١٦)

#### *التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والعمل*

- قانون تعزيز التعليم الأساسي لعام ٢٠١٣، قانون الجمهورية ١٠٥٣٣، الذي يعزز مناهج التعليم الأساسي؛ وكذلك السبل البديلة لتوفير التعليم من أجل ضمان حصول الأطفال على التعليم، بتنفيذ التزام اليونيسكو بتوفير التعليم للجميع، الذي تواصل توسيع نطاقه في عام ٢٠١٧ ليشمل مرحلي التعليم المتوسط والثانوي
- دولة موقعة على جميع الاتفاقيات الثماني الأساسية لمنظمة العمل الدولية، مثل اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨) والاتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها لعام ١٩٩٩ (رقم ١٨٢).
- وتشمل الخدمات الاجتماعية البرنامج الموسع للتحويلات النقدية لدعم الحصول على التعليم والصحة لأكثر من أربعة ملايين من الأسر المهمشة
- قانون غو نيجوسيو (القيام بأعمال تجارية)، قانون الجمهورية ١٠٦٤٤ (٢٠١٤)، الذي يعزز إمكانيات تحقيق إيرادات لدى الفقراء من الأفراد والأسر من خلال المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة
- العمل جارٍ على النظر في سياسات وقوانين تؤكد الحق الدستوري والقانوني للعمال في أمن الحياة
- قانون الصحة العقلية، قانون الجمهورية ١١٠٣٦ (٢٠١٨)، الذي يتيح حصول الجميع على خدمات الصحة العقلية بتكلفة ميسورة
- استثمار مبلغ بليون بيزو فلبيني في برنامج *Libreng Gamot Para Sa Masa* لتوفير الأدوية المجانية للشعب
- استثمار مبلغ بليون بيزو فلبيني في برنامج BANGUN لمكافحة الجوع وسوء التغذية لصالح منطقة مينداناو المسلمة المتمتعة بالحكم الذاتي

- الإصلاح الضريبي للتسريع والإدماج، في إطار برنامج الإصلاح الضريبي الشامل الذي تتوخاه الحكومة لتصحيح أوجه القصور التي تشوب النظام الضريبي بغية جعل هذا النظام أكثر عدلا وكفاءة، وتمكين الفقراء من الاستفادة بشكل أكبر من البرامج والخدمات الحكومية
- المساعدة في الإسكان وإعادة التوطين
- برنامج التغذية بالحليب
- سبل بديلة لتوفير التعليم من أجل ضمان حصول الأطفال على التعليم
- برنامج Abot-Alam (التوعية بالتعليم) للوصول إلى المجتمعات المحلية المفتقرة إلى خدمات كافية
- الأمر التنفيذي رقم ٢، بشأن تفعيل الحق الدستوري للشعب داخل السلطة التنفيذية في الاطلاع على المعلومات والسياسات الحكومية الرامية إلى الإفصاح العلني والشفافية الكاملين في الوظائف العامة

#### الشعوب الأصلية

- قانون حقوق الشعوب الأصلية لعام ١٩٩٧، قانون الجمهورية ٨٣٧١، الذي يدعو إلى التنوع من خلال إنشاء لجنة وطنية للشعوب الأصلية، مكلفة تحديدًا بحماية وتعزيز مصالح ورفاه الشعوب الأصلية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمعتقداتها وعاداتها وتقاليدها ومؤسساتها، ومن خلال تعميم مراعاة حقوق الشعوب الأصلية في جميع القطاعات
- أُنجزَ برنامجُ إثنوغرافيا الشعوب الأصلية للفلبين إصدار كل سندات ملكية أراضي الأجداد المتبقية، بما في ذلك إجراء تعداد لأبناء الشعوب الأصلية ومساكنهم
- تقدم ١٢ خطة عمل إقليمية للشعوب الأصلية وخطة عمل وطنية في إطار برنامج إثنوغرافيا الشعوب الأصلية في الفلبين
- قُدمت برامج لتعزيز حصول الشعوب الأصلية على الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات العامة خصيصا للشعوب الأصلية التي تعيش في مناطق التعدين والمتضررين من الكوارث

#### البيئة والعمل المناخي

- الاضطلاع بدور قيادي في الخطاب المتعلق بتغير المناخ، مثل منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ وفي الدعوة من أجل اتباع مقاربة مستندة إلى حقوق الإنسان إزاء الإجراءات المتعلقة بالمناخ في إطار اتفاق باريس، ومن أجل وضع خطة طموحة للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية
- قانون الفلبين للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها لعام ٢٠١٠، قانون الجمهورية ١٠١٢١، الذي يتأكد، من ضمن جملة أحكام، من أن تدابير الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ مستجيبة للمنظور الجنساني ومراعية لنظم معارف الشعوب الأصلية ومحترمة لحقوق الإنسان
- تطبيق قانون الفلبين للهواء النقي، قانون الجمهورية ٨٧٤٩ (١٩٩٩)، وإنشاء ٣١ مرفقا لإدارة جودة المياه و ٩ ٧٢٥ مرفقا لاستعادة المواد

- إنشاء فرقة العمل الوطنية لمكافحة قطع الأشجار غير المشروع، بموجب الأمر التنفيذي ٢٣ (٢٠١١)
- تطبيق برنامج الخضرنة الوطني، الذي جرى توسيع نطاقه بموجب الأمر التنفيذي ١٩٣ (٢٠١٥)، وأضيف إليه المخطط التوجيهي لتنمية الغابات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٨
- تطبيق برنامج الإدارة المستدامة للشعاب المرجانية (٢٠١٣-٢٠٢٠) من خلال الأمر الإداري ١٢-٢٠١٣ الصادر عن وزارة البيئة والموارد الطبيعية

#### المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تؤدي وظائفها بالكامل

- إن لجنة حقوق الإنسان - وهي مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان منصوص عليها في دستور الفلبين لعام ١٩٨٧ أنشئت في ٥ أيار/مايو ١٩٨٧ بموجب الأمر التنفيذي رقم ١٦٣ - مكلفة بإجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان ضد القطاعات المهمشة والضعيفة في المجتمع، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية. وتمثل اللجنة تماما للمبادئ المتصلة بوضع المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)، وتدعو إلى التحلي بست خصائص أساسية هي: الاستقلال والتعددية والولاية الواسعة النطاق والشفافية وإمكانية الوصول والكفاءة التشغيلية.

### رابعا - تعميم مراعاة حقوق الإنسان في الخطة الوطنية

١٣ - تعكف الفلبين على وضع الصيغة النهائية لخطتها الخمسية المتوسطة الأجل الجديدة لحقوق الإنسان (٢٠١٨-٢٠٢٣)، التي ستواصل تعميم مراعاة حقوق الإنسان في المجتمع. وتغطي الخطة مسارات عمل حكومة الفلبين بما ينسجم مع التزاماتها بموجب الدستور والقوانين المحلية والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي هي دولة طرف فيها. وقد أعدت هذه الخطة بالتشاور مع وكالات حكومية مختلف وجهات معنية أخرى تحت إشراف اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، وهي هيئة مشتركة بين الوكالات يرأسها مكتب الرئيس.

١٤ - وما برحت الفلبين تعمم مراعاة حقوق الإنسان في وضع السياسات والخطط والبرامج من خلال خططها الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل وخطط تنمية الفلبين وخططها الإنمائية الطويلة الأجل *AmBisyon Natin 2040* ("رؤيتنا لعام ٢٠٤٠")، وهي مسودة خطة الحكومة للنمو الاقتصادي والاجتماعي التي تتماشى تماما مع خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وتهدف هذه المسودة إلى تحويل الفلبين إلى بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا وتحسين المستوى المعيشي للفلبينيين ورفاههم. وتتضمن هذه الخطط حقوق الإنسان باعتبارها خطة شاملة لعدة قطاعات ولا تزال المقاربة المستندة إلى حقوق الإنسان إزاء التنمية واحدا من مبادئها التوجيهية الرئيسية.

١٥ - وتواصل الفلبين إيلاء الأولوية لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال جهودها المتواصلة الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع، وتعزيز الحكم الصالح، مع التركيز على تنفيذ تدابير مكافحة الفساد.



١٦ - واستنادا إلى إطار للسياسات الإنمائية يركز على تحسين الشفافية والمساءلة في الحكم، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الجيدة، وتعزيز السلام والأمن من أجل التنمية، وكفالة السلامة الإيكولوجية، تعكف حكومة الفلبين على استثمار مواردها في شعبها، بهدف تحسين نوعية حياتهم، وتمكين الفقراء والمهمشين وتعزيز اللحمة الاجتماعية كأمة.

١٧ - وترحب الفلبين بالمشاورات مع المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي بشأن قضايا حقوق الإنسان، ولا سيما في صوغ التشريعات والسياسات والبرامج ذات الصلة، وهي تعمل مع الشركاء من المجتمع المدني في المحافل الإقليمية والدولية.

## خامسا - الإسهام في المبادرات الدولية المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتقديم الدعم إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (المفوضية)

١٨ - تقوم الفلبين، بوصفها المقدم الرئيسي لقرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، بعمل نشط من أجل الدفع في اتجاه أطر معيارية أقوى وتحسين التعاون الدولي من أجل مكافحة آفة الاتجار بالأشخاص.

١٩ - وتواصل الفلبين أيضا العمل مع البلدان الشريكة للتأكد من أن مسألة الأثر الضار الناجم عن تغير المناخ على إحقاق حقوق الإنسان لا تزال تتصدر المناقشات في مجلس حقوق الإنسان. ولا تزال الفلبين في طليعة المقدمين الأساسيين للقرار السنوي للمجلس بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ.

٢٠ - والفلبين هي أيضا عضو في منبر التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان الذي يشارك في تقديم قرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن تنفيذ البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٢١ - والفلبين هي كذلك عضو في البلدان الأساسية المقدمة لقرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن الشباب، والفقر المدقع، ودور البرلمانين في الاستعراض الدوري الشامل.

٢٢ - وتعمل الفلبين، اتساقا مع اعتقادها بأنه ينبغي لحماية حقوق الإنسان لأكثر الفئات ضعفا أن تظل الأولوية لمجلس حقوق الإنسان، بشكل ثابت مع المشاركين في تقديم المبادرات بشأن القضايا التي تنطوي على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والأطفال والنساء وأبناء الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين.

٢٣ - إن الفلبين، إدراكا منها لدورها في المجتمع الدولي وحماية حقوق الإنسان لأكثر الفئات ضعفا، تفخر بجهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين والبروتوكول المتعلق بمركز اللاجئين، وبتاريخها الذي فتحت فيه أبوابها للاجئين وطالبي اللجوء. ولدى الفلبين نظام راسخ لتحديد مركز اللاجئين وعديمي الجنسية يوفر وثائق السفر للأشخاص موضع الاهتمام المعروفة هويتهم وتوفر آلية عبور في حالات الطوارئ بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٢٤ - وتؤيد الفلبين أيضا المبادرات التي تتخذها المفوضية في ما يتصل بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين على الحدود الدولية في مبادئها العامة ومبادئها التوجيهية بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين في حالات الضعف.

## سادسا - التعهدات والالتزامات

٢٥ - تعيد الفلبين في حال انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان تأكيد التزامها بما يلي:

(أ) العمل مع جميع الدول والأطراف المعنية بطريقة بناءة وتعزيز الحوار والتعاون لجعل مجلس حقوق الإنسان أكثر كفاءة بوصفه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المنوط بها تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتصدي لحالات انتهاك حقوق الإنسان؛

(ب) مواصلة التركيز على بلوغ الأهداف والمعايير والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(ج) مواصلة تعزيز التنفيذ المحلي لجميع الالتزامات والبرامج المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان، ولا سيما في ما يتعلق بالقضاء على الفقر المدقع، واحترام سيادة القانون وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

(د) مواصلة إطلاق الصوت باسم الفئات الضعيفة، بمن فيهم المهاجرون والنساء والأطفال والشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن، ودعم المقاربات المستندة إلى حقوق الإنسان التي تتناول أوجه قلق هذه الدول بطريقة شاملة وإيجابية وعملية؛

(هـ) مواصلة مواجهة التحديات الحالية والناشئة التي تؤثر على حقوق الإنسان، مثل تغير المناخ والاتجار بالبشر والإرهاب والحراك البشري؛

(و) مواصلة المشاركة النشطة مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة وغيرها من آليات مجلس حقوق الإنسان؛

(ز) مواصلة الدعوة للانضمام العالمي إلى الاستعراض الدوري الشامل، مع الاعتراف بقدراته على إحداث تغييرات حقيقية على الأرض من خلال الحوار البناء والتعاون الدولي؛

(ح) مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة مجلس حقوق الإنسان، في اضطلاعها حاليا بدور قيادي بوصفها أحد نواب رئيس مكتب مجلس حقوق الإنسان، وفي عمل الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة في جنيف بصفته واحدا من الميسرين المشاركين. يؤمل أن تؤدي المساهمات المقدمة من الفلبين في هذا الصدد إلى مجلس أكثر تبسيطا واستجابة قادر على تقديم كامل الخدمات إلى أعضائه وتحقيق الهدف النبيل المتمثل في تعزيز حقوق الإنسان للجميع؛

(ط) مواصلة دعم العمل الهام الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(ي) مواصلة الانخراط في تعزيز التعامل والتعاون المجديين مع منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى بشأن قضايا حقوق الإنسان، على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ك) مواصلة تعزيز المبادرات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل تلك المتعلقة بتغير المناخ، والمجرة، ومكافحة الاتجار بالأشخاص، والتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وحماية حقوق الطفل في الهجرة، واللاجئين والسياسات الأخرى التي يشوبها ضعف، وإحقاق الحق في التنمية، والعمل بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتقديم الدعم إليها في هذا الصدد؛

(ل) مواصلة مشاركتها الفعالة في الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيان.